



صندوق النقد الدولي  
واشنطن العاصمة، الرقم البريدي 20431  
الولايات المتحدة الأمريكية

بيان صحفي رقم 09/424  
للنشر الفوري  
23 نوفمبر 2009

## ستراوس-كان، مدير عام الصندوق، يقول إن على صانعي السياسات في جميع أنحاء العالم أن يظلوا متمسكين بغرى التعاون حتى ينجحوا في مواجهة التحديات القادمة

صرح اليوم السيد دومينيك ستراوس-كان، مدير عام صندوق النقد الدولي، بأن الاقتصاد العالمي حقق بالفعل تقدما ملموسا وأصبح قاب قوسين من التعافي، ولكنه لا يزال شديد التعرض لمخاطر الصدمات وأخطاء السياسات. وكان السيد ستراوس-كان قد ألقى كلمة أمام المؤتمر السنوي الذي يقيمه اتحاد الصناعات البريطانية في لندن قال فيه إن صانعي السياسات يواجهون الآن منعطفا حرجا تعتمد فيه استمرارية التعافي العالمي على القرارات التي ستصدر عنهم في الشهور القادمة.

وفي هذا الصدد، قال المدير العام: "اليوم مرت العاصفة ونجونا من أسوأ العواقب. لكن الاقتصاد لا يزال أقرب إلى السكون. فهو مستقر و يتحسن، لكنه لا يزال عرضة لمخاطر كبيرة". وفيما يخص صانعي السياسات قال سيادته: "إن التحديات جسيمة. فقد توحد الجميع أثناء الأزمة في ظل هدف مشترك، ولكنه قد يتلاشى في الفترة القادمة. ومن ثم فسيكون الطريق أمامنا أقل وضوحا، وسنحتاج إلى بعض المناورات الماهرة، وربما بعض التفكير خارج الإطار التقليدي. ولا شك أننا سنحتاج إلى التعاون المستمر."

### أربعة تحديات كبرى أمام صانعي السياسات

سوف يواجه صانعو السياسات أربعة تحديات كبرى: الخروج من مرحلة السياسات التيسيرية، والتكيف مع تزايد التدفقات الرأسمالية إلى الأسواق الصاعدة، وإنشاء نموذج جديد للنمو العالمي، وتحديد إصلاحات القطاع المالي وتنفيذها.

وفيما يتصل باستراتيجيات الخروج من المرحلة الراهنة، أكد السيد ستراوس-كان على أهمية الانتظار إلى أن يهصل الطلب الخاص إلى حالة الانتعاش المستمر، ويظهر إشارات واضحة للاستقرار المالي قبل سحب التدابير التيسيرية. وقال أيضا: "من السابق لأوانه أن نتوقف عن تطبيق كل سياساتنا الراهنة. ونحن نوصي بالتزام أعلى درجات الحذر، لأن التسرع في

الخروج من هذه المرحلة ينطوي على تكلفة تفوق ما ينطوي عليه التأخر في الخروج منها. "وينبغي أن إعطاء خطط ضبط أوضاع المالية العامة أولوية قصوى، وخاصة في الاقتصادات المتقدمة . وتستطيع السياسة النقدية أن تظل محتفظة بطابعها التيسيري لبعض الوقت، نظرا لعدم وجود دلائل ملموسة في الأفق تشير إلى التضخم.

ومن الاستراتيجيات المرتبطة باستراتيجيات الخروج كيفية إدارة التدفقات الرأسمالية إلى الأسواق الصاعدة . وفي هذا الخصوص قال السيد ستراوس-كان في كلمته: " ينبغي أن يكون رفع سعر الصرف هو إجراء السياسة الرئيسي في كثير من البلدان . ومن الأدوات الأخرى تخفيض أسعار الفائدة وبناء الاحتياطات وتشديد سياسة المالية العامة واتخاذ تدابير احترازية في القطاع المالي . ويمكن أن تكون ضوابط رأس المال جزءا من مجموعة التدابير المتخذة. " وأضاف: "لكن علينا أن ندرك أن لكل الأدوات عيوبها. وعلينا أن نكون عمليين."

وعن تحدي إقامة نموذج جديد للنمو العالمي قال السيد ستراوس-كان إن جيل النمو النمطي القديم الذي يعتمد على قطاع الأسر في الولايات المتحدة لم يعد له وجود ، مضيفا أننا "إذا أردنا الحفاظ على النمو العالمي المستمر، ينبغي أن يبادر طرف آخر بملء هذا الفراغ . وأول المرشحين لهذا الدور هي بلدان الفائض . ونرى الآن بعض التحولات في الاتجاه الصحيح. فالصين وغيرها من اقتصادات آسيا الصاعدة تتحول من الصادرات إلى الطلب المحلي، ولكن أمامها طريقا لا يزال عليها اجتيازه."

وأخيرا، شدد السيد ستراوس-كان على أهمية المضي قدما في عدد من الإصلاحات لجعل القطاع المالي أكثر استقرارا . وأكد سيادته على التحدي الذي يواجهه صانعي السياسات من جراء زيادة تحمل المخاطر في القطاع المالي بينما لا تزال المؤسسات المالية ضعيفة والأجهزة التنظيمية تسعى لفرض معايير صارمة جديدة قد تشكل تهديدا لتعافي الاقتصاد . وقال المدير العام: "كيف نحل هذه المعضلة؟ من السبل الممكنة أن نحد من عدم اليقين المحيط بالعمل التنظيمي . فهو يفرز بعض الحوافز المشوهة وقد يكون مشجعا لثقافة المخاطرة . " وسياق الحديث عن إدارة الخاطر في القطاع المالي قال المدير العام إنه من الضروري فك الارتباط القائم بين السلوك المخاطر و عنصر المكافأة، وأضاف: "في هذا السياق، طلبت إلينا مجموعة العشرين أن ننظر في ضرائب القطاع المالي . وهناك عدة طرق لتناول هذه الضرائب، وسوف نبحثها من مختلف الزوايا وننظر في كل الاقتراحات."